

فانما ان ردها الى اللفظ لا ينافي مع كونها اسمية
اي من عدم اللفظ بل بالية لان اللفظ لا ينافي
ولا يعد للجنون والثاني في كذب بل هو خصه
الافراء فيكون هو الالف الكاذب في نوعه اعني الكذب
لان عدمه وكذب لان عدمه هو كذب في نوعه اعني الكذب
بحيث يفيد الحكم بان فهو احد ما ينافي في نوعه الاخرى او من غير
وانا قد تم بحسب الخلق العظيم في كونه مباحثه في قديم احوال الكسندر
على احوال الدنيا والسمعة مع تارة النسبة عن الطرفين لان البحث
انما هو عن احوال اللفظ الوصفية كونه مسند اليه وسند احوال الوصف
انما يتحقق بعد تفرقة الكسندر والتقدم على النسبة انما هو ذات
الطرفين ولا بحث لنا عنها اذ ان هذا الحكم ان يكون
بصدده الاخبار والاعلام والا فالجمله الجبرية انما تورد للاغراض
غير افادة الحكم او لا يرد مثل التحريم والتحرير في قول الحكيم
وضعت ما انشئ وما يشبه ذلك بوجه متعلق بقصد افادة اللفظ ان
ان الحكم مقصود الافادة او كونه اي كون الحكم عالما به اي بالحكم والمركب
سببها وتوحي النسبة او لا توحيها ولو لم يقصد اللفظ الجبرية لا يستلزم
تحققه في الواقع وعينه اذ من قال ان الخبز لا يلد على نحو المعنى
فان قلت المضمون هو الذات المكونة
هو المكونة كلف في نوعه
احدها انما هو المضمون المسمى
الاول من المضمون المسمى

او اتقاية والا فالا ان مدلول قولنا زيد قائم وهو موصوفه ان الثاني
لنجد عدم نبوته لا احتمال عقل لا مدلول لا مضمون اللفظ فليس هو
الاول اي الحكم الذي يقصد بالجزء افادة قابضة البر والآخر ان يكون
الجزء عالما به لانها اي للارم فانية البر الالة كما افاد الحكم افادة عالم
بها فانفس الحكم يجوز ان يكون الحكم معلوما قبل الاخبار كما في
قولنا من حفظ التوراة قد حفظ التوراة وتسمية مثل هذا الحكم
فان في الجزئية على انه من شأنه ان يقصد بالجزء ويستفاد منه والاول
بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم في ذهنه وبمهما يباحث في تفرقة
سببها في السراج ونسب الخاطب العالم بها في غاية البر ولا يرد
منه لانه الجاهل في حق البر والجزء وان كان عالما بالافان بين عدم
على وجه العلم فان من لا يجري على مقتضى علمه والجاهل سواء
للعالم النار للصلوة واجبة ونسب العالم بالشيء من ان الجاهل
لا اعتبارات خطابية كثيرة في الكلام منه قوله واقد علموا
في الاخرة من خلاقه وليست شرا وبه انفسه لو كان هو
بل تميز وجود اللفظ من عدمه كونه ثبوتية قوله ومارية اذ
في اي اذ كان قصد الجزئية اذ في الخطابية في ان يعرض من الترتيب
في اللفظ من الصفات فان كان الخطاب على اللفظ من الحكم
اي ان يكون اللفظ من الصفات فان كان الخطاب على اللفظ من الحكم
اي ان يكون اللفظ من الصفات فان كان الخطاب على اللفظ من الحكم

فان قلت المضمون هو الذات المكونة
هو المكونة كلف في نوعه
احدها انما هو المضمون المسمى
الاول من المضمون المسمى

فان قلت المضمون هو الذات المكونة
هو المكونة كلف في نوعه
احدها انما هو المضمون المسمى
الاول من المضمون المسمى